

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
أمام مجلس النواب جوابا على السؤال الشفوي المتعلق بـ
"التدابير المالية والاقتصادية لمجابهة الأزمة الناتجة عن جائحة
كورونا كوفيد-19 ببلادنا"

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم مجدداً في إطار التفاعل مع مؤسستكم المحترمة بخصوص التدابير المالية والاقتصادية التي اتخذتها بلادنا بقيادة ملكية رشيدة لمواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

بداية لابد من التأكيد على أن العالم بأسره يواجه أخطر أزمة عرفتها الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدت التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة، إلى اضطرابٍ وتعميقٍ حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق تطور الاقتصاد العالمي.

وقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجاً استباقياً في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء كوفيد 19، من خلال إغلاق الحدود وإعلان "حالة الطوارئ الصحية" وتقييد الحركة بمجرد ظهور الحالات الأولى للإصابة ببلادنا، كوسيلة لا مَحِيدَ عنها لإبقاء هذا الفيروس تحت السيطرة.

فقد وضعت بلادنا على رأس أولوياتها الهاجس الإنساني، عبر توفير كل الإمكانيات الضرورية التي تضمن الحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات المغاربة. هذا مع العمل في نفس الوقت على اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان لوازم العيش الأساسية لجميع المغاربة و صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة. و أودُّ هنا أن أُوَازِرُ العائلات التي فقدت دويها بسبب هذه الجائحة و تلك التي لازالت تقاوم هذا المرض أَدْعُو لها في هذا الشهر المبارك بالشفاء.

ومما لاشك فيه أن الآفاق الاقتصادية للمغرب ستتأثر بالتداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، حيث أدى اضطراب سلاسل الإنتاج والتموين على مستوى العالم موازاة مع قرارات إغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية والبحرية، وتطبيق الحجر الصحي إلى تضرر مجموعة كبيرة من القطاعات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، وحرصا من جلالة الملك حفظه الله على توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي والحد من آثارها على المقاولات الوطنية وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر المغربية اللذين توقفوا عن العمل بفعل هذه الأزمة، فقد أعطى جلالته تعليماته السامية بإحداث صندوق خاص لتدبير ومواجهة جائحة فيروس كورونا. وقد حظي هذا الصندوق الذي خُصصت له **10 ملايين درهم** من الميزانية العامة للدولة وساهمت فيه الجهات بـ **1,5 مليار درهم**، بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالفاعلين المؤسساتيين أو القطاع الخاص أو المواطنين. ولا يمكنني هنا إلا أن أنوه بالروح التضامنية التي أبان عنها المواطنون المغاربة في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا. كما لا يفوتني التنويه بالسيدات والسادة النواب المحترمين على تفاعلهم الإيجابي والسريع بخصوص إحداث هذا الصندوق.

وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الجمعة 24 أبريل ما مجموعه **32 مليار درهم**، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه **6,2 مليار درهم** خُصصت منها **2 ملايين درهم** لوزارة الصحة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن، إلى حدود هذا التاريخ، من اقتناء 460 سرير للإنعاش و580 سرير استشفائي عادي

و410 جهاز للتنفس. هذا، وسنحرص على مواكبة وزارة الصحة بما يلزم من إمدادات مالية لمواكبة حاجياتها وفقا لتطور الوضعية الوبائية ببلادنا.

كما سيُمكن هذا الصندوق من تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الوطني لامتنعاص الصدمات السلبيه التي سببها هذا الوباء فيما يخص انخفاض أو توقف النشاط في بعض القطاعات وفقدان مناصب الشغل الناتج عنها.

وقد تم تدقيق هذه التدابير من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية التي تم إحداثها من طرف الحكومة لهذا الغرض، اعتماداً على نظام الرصد الاستباقي، ويتعلق الأمر، فيما يخص الأجراء المصرح بهم في القطاع المهيكمل وكذا الاسر العاملة في القطاع غير المهيكمل، بالتدابير التالية:

أولاً: منح تعويض شهري جزافي صافي بقيمة 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، إضافة إلى التعويضات العائلية وخدمات التأمين الصحي الإجابري، لفائدة الأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتاً عن العمل والمنتمين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق التي توجد في وضعية صعبة نتيجةً لجائحة فيروس كورونا. وقد تم اعتماد مرسوم يحدد شروط و قواعد الاستفادة من هذه التعويضات، موازاة مع تبسيط مساطر التصريح، بحيث يمكن القيام بالتصريحات أسبوعياً ابتداء من أبريل 2020.

كما يمكن لهؤلاء الأجراء الاستفادة من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك وقروض السكن) إلى غاية 30 يونيو 2020.

وبحسب الأرقام التي تمّ تحصيلها إثر التصريحات التي تم الإدلاء بها عبر بوابة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) للاستفادة من التعويضات التي تم منحها لمنحطها المتضررين فأن 132.000 مقاولة من أصل 216.000 المنخرطة في الصندوق أقرت بأنها تضررت بفعل هذه الجائحة وصرحت بما يفوق **800.000 أجير ومستخدم متوقف مؤقتاً عن العمل.** و يُتوقع أن يصرف الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا حوالي 2 ملايين درهم شهرياً.

ثانياً: دعم أرباب الأسر المتوفرين على بطاقة نظام المساعدة الطبية "راميد" والمتضررين من تداعيات الحجر الصحي المطبق، بتعويض يتراوح بين 800 درهم و1200 درهم و ذلك .حسب عدد أفراد الأسرة

وقد بلغ عدد الأسر المعنية بالمساعدة بعد مراقبة اتساق التصريحات حوالي 2 مليون و300 ألف مثل فيها العالم القروي 38%. وقد جُندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدياين المعلوماتي والمالي. و تم تطوير برامج معلوماتية في وقت قياسي مع اعتماد الهاتف المحمول وسيلةً للتواصل مع ارباب الاسر. و ما كان منذ اشهر صعب المنال اصبح في بضعة ايام منهجية جديدة اعتمدها ثلة كبيرة من المواطنين و المواطنين. و اغتتم هذه الفرصة لتحية كل المغاربة المستفيدين من هذه المساعدات على امتثالهم لشروط السلامة الصحية و على انضباطهم. و في هذا الصدد تمّت تعبئة حوالي 16000 نقطة للتوزيع بما فيها الشبايك الأتوماتكية. ولا يمكننا إلا أن نعتر بالنجاح الكبير لهذه العملية التي مكنت إلى غاية يوم الاحد 26 ابريل من توزيع حوالي 80% من المساعدات المالية على الأسر المعنية في كل أنحاء المغرب بما في ذلك العالم القروي، وفي ظل الاحترام التام للشروط الصحية المفروضة. ولازالت العملية مستمرة إلى حد الآن.

ثالثا: دعم الأسر التي تعمل في القطاع غير المهيكّل ولا تستفيد من خدمة راميد، بتعويض بنفس المبالغ التي استفادت منها نظيرتها التي تتوفر على بطاقة راميد. وقد بلغ عدد الأسر المعنية بالمساعدة بعد مراقبة اتساق التصريحات التي اودعت بالموقع « www.tadamoncovid.ma » حوالي 2 مليون. وقد تمّ الشروع في توزيع هذا الدعم فعليا انطلاقا من يوم الخميس الماضي 23 ابريل.

هكذا ستستفيد 4 مليون و300 ألف أسرة تعمل في القطاع غير المهيكّل من دعم الصندوق الخاص الذي أُحدث بتعليقات ملكية.

السيدات والسادة،

إلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكّل، فقد أقرت لجنة اليقظة الاقتصادية مجموعة من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة جراء هذه الجائحة، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة.

وأخص بالذكر التدابير التالية:

1. منح تعويض شهري جزافي صافي بقيمة 2000 درهم لفائدة الأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتا عن العمل موازاة مع تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020؛

2. تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار (leasings) حتى 30 يونيو؛

3. تفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات التي تدهورت خزيتها بسبب تراجع نشاطها بما في ذلك المقاولات العاملة في قطاع العقار. و قد عرفت هذه التدابير إقبالا كبيرا سواء من طرف الأشخاص الذاتيين أو من لدن المقاولات. وجاءت الاحصائيات إلى غاية يوم الجمعة 24 أبريل كآتي :

- بلغت طلبات تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار 416000 طلب تهم 33 مليار درهم تمت معالجة وقبول 310000 طلب ورفضت 5% منها و لازالت باقي الطلبات في طور الدراسة.

- وفيما يهم القروض الإضافية المضمونة من طرف الدولة عبر ضمان أكسجين و الذي تم إحداثه لمساندة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 500 مليون درهم فقد بلغت 9000 قرض بمبلغ إجمالي يفوق 3,7 ملايين درهم رُفض منها 124 أقل من 1.5%.

4. تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم، من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك؛

5. تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD) حتى 30 يونيو 2020

6. تأجيل تاريخ التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يرغبون في ذلك، من آخر ابريل الى 30 يونيو 2020؛

7. إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صُرف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من طرف مشغليهم في حدود 50 في المئة من الراتب الشهري الصافي المتوسط؛
8. تجنيد المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية، غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته؛
9. تمكين الشركات المجهولة الاسم من عقد اجتماع أجهزتها التداولية عن بعد في ظروف الحجر الصحي، ولا سيما فيما يتعلق بحصر الحسابات؛
10. وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد 19" يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم. ويمكن تسديد هذا القرض، الذي سينطلق تفعيله ابتداء من اليوم، على مدى 3 سنوات مع فترة سماح مدتها سنة واحدة.
11. إقرار معالجة محاسبية استثنائية للتبرعات والتكاليف المرتبطة بفترة حالة الطوارئ الصحية بتوزيعها على مدى 5 سنوات.

السيدات والسادة،

إلى جانب التدابير التي تم اتخاذها لصالح المقاولات والأجراء، فقد حرصت وزارة الاقتصاد المالية وإصلاح الإدارة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل الحد من آثار الأزمة المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية،

خاصة في ظل توقف قطاع السياحة وتضرر القطاعات المصدرة والتراجع المتوقع لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويندرج في هذا الإطار، الإجراء الاستثنائي الذي رخصتم من خلاله للحكومة بتجاوز سقف الاقتراض الخارجي المحدد بموجب قانون المالية لسنة 2020. هذا إلى جانب اللجوء إلى استخدام خط الوقاية والسيولة، لسحب مبلغ يناهز 3 مليارات دولار قابلة للسداد على مدى خمس سنوات مع فترة سماح لمدة 3 سنوات.

ويدخل هذا السحب في إطار الاتفاق المتعلق بخطط الوقاية والسيولة، المُبرم مع صندوق النقد الدولي في 2012، والذي تم تجديده للمرة الثالثة في شهر دجنبر من سنة 2018، قصد استخدامه كتأمين ضد الصدمات الشديدة، مثل التي يشهدها العالم اليوم.

وسيساعد هذا السحب على التخفيف من تأثيرات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني، والحفاظ على احتياطات العملات الأجنبية في مستويات مريحة تمكن من تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وشركاء المغرب الثنائيين ومتعددي الأطراف في الاقتصاد الوطني.

ولابد من التأكيد على مسألة هامة، وهي أن هذا المبلغ لن يؤثر على مستوى الدين العام، وهو ما يُعتبر سابقة في معاملات المغرب المالية مع صندوق النقد الدولي .

السيدات والسادة،

لقد حرصت لجنة اليقظة الاقتصادية على التتبع الدقيق لوضعية الاقتصاد الوطني، واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان صموده في مواجهة هذه الأزمة بما يلزم من السرعة والفاعلية على مستوى اتخاذ القرارات وتفعيلها. ولا يمكنني هنا إلا التأكيد مرة أخرى على تعبئة كل القطاعات الحكومية من خلال هذه اللجنة من أجل التجاوب والتعاطي بكل

مسؤولية مع ما تمليه هذه الظرفية الصعبة واتخاذ ما يلزم من التدابير لمواجهة آثار هذه الأزمة.

فبالموازاة مع الإجراءات الآنية التي تم اتخاذها لدعم الشركات والأسر للتخفيف من آثار الأزمة وتطبيق حالة الطوارئ الصحية، تم التوافق في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية على منهجية للتفكير الاستباقي تبني على وضع السيناريوهات الممكن تنفيذها بالنسبة للمرحلتين القادمتين. وتتعلق المرحلة الأولى بالعودة التدريجية لمختلف القطاعات الى ممارسة أنشطتها في إطار التنسيق مع استراتيجية رفع حالة الطوارئ الصحية، في حين تتعلق المرحلة الثانية بتنزيل الآليات الملائمة والمتجددة التي ستمكن من وضع الاقتصاد الوطني في منحى للنمو القوي والمستدام، في عالم ما بعد أزمة كوفيد-19. وما من شك بأن إعطاء انطلاقة جديدة وقوية للاقتصاد الوطني لن تتم إلا من خلال تعبئة الموارد الضرورية والحرص على أن تعطى الأولوية في صرفها للاقتصاد الوطني والمواطن المغربي. وهذا ما نقوم به الآن في إطار الاجتماعات مع مختلف القطاعات الوزارية من أجل إرساء تدبير أمثل للإنفاق العمومي في هذه الفترة الاستثنائية، وتوجيهه نحو الأولويات المرتبطة بتدبير أزمة جائحة كورونا، وتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الأزمة من خلال دعم الشركات الوطنية والمنتوج الوطني والإبقاء على القيمة المضافة محليا.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وصندوق الضمان المركزي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المرتبطة بكوفيد-19 تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

ومن المؤكد أن النهج الاستباقي الذي تعامل به المغرب في تدبير الأزمة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله والذي كان محط إشادة على المستوى الدولي، والدينامية التي برزت في بلادنا خلال هذه الظرفية تظل حافلة بالدروس والعبر الإيجابية. فعودة روح المواطنة المسؤولة، وإحياء الثقة بأبعادها المتعددة، فضلاً عن تعزيز روابط التضامن، كلها قيم للسمو والتقدم يجب الحفاظ عليها وتوطيدها .

وفي هذه الظرفية الاستثنائية التي تتطلب منا جميعاً نكران الذات و التفاني من أجل الصالح العام يتوجب علينا أن نثمن هذه القيم ونؤسس للمستقبل بناء على هذه الإنجازات الإيجابية، ونجعلها أساس النموذج التنموي لبلادنا التي تملك كل المقومات والإمكانات للخروج منتصرةً من هذه الأزمة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.